

حوار صحفي مع جريدة الأحداث المغربية
من إعداد و تنفيذ الأستاذ سفيان فجري
الجمعة 24 نونبر 2006.

مع الدكتور محمد الغالي أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق مراكش.

الإصداران: 1- المختصر في أسس و مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى
ماي 2005؛

2- التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة في المغرب (1984-

2002)، الطبعة الأولى 2006

*** السؤال الأول: لا يخفي عليكم أن القانون الانتخابي يحمل رهانات سياسية واضحة، لها تأثيرها على مواقع التشكيلات السياسية وعلاقاتها وتحالفاتها وطبيعة النظام الحزبي والسياسي عموما. عموما (نظريا) ما هي الروابط الممكنة بين مضمون القانون الانتخابي وسيناريوهات التحالفات الحزبية المقبلة؟.

** في البداية أود أن أشكرك الزميل سفيان و من خلالك جريدة الأحداث المغربية على إتاحة هذه الفرصة للتواصل مع الجمهور المغربي العريض حول موضوع شكل صلب و عصب النقاشات السياسية التي عرفها مسار النسق السياسي العام و أطرت مختلف تجاربه الدستورية و الانتخابية. لكن قبل الإجابة عن سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه و الذي يحمل أكثر من دلالة و معنى لارتباطه الوثيق بماضينا السياسي، حاضره و مستقبله، أود أن أدلي ببعض الملاحظة الأساسية:

1- المسار السياسي المغربي ليس مسارا خطيا بل مسارا عرف تموجات و انفلاقات طبعت الحيات السياسية و الدستورية، يمكن الإشارة، مثلا، إلى الظروف العامة التي تحكمت في مختلف المراجعات الدستورية؛

2- الحقل السياسي المغربي حقل مركب أو معقد (Complexe) تتداخل فيه المرجعيات الأصيلة أو التقليدية بالمرجعيات الحداثية، و نشير في هذا السياق إلى حمولات الفصل 19 من الدستور، بالإضافة إلى ازدواجية الصريح و الضمني في المعادلة السياسية؛

3- عدم وضوح قواعد اللعب (Les règles de jeu) بين الأطراف الفاعلة عقد مهمة التمييز من داخل خطابها بين حدود ما هو استراتيجي و ما هو تكتيكي.

*** و هذا هو الذي جعلنا نشدد في سؤالنا إليكم على العلاقة بين مضمون القانون الانتخابي و التحالفات الحزبية أو السياسية؟

** سأجيب الآن عن تساؤلكم؛ فإذا كان عامل تأسيس و تطور النظام الانتخابي في الغرب قد ارتبط أشد الارتباط بشكل جوهرى بسياق تطور الفكر و الممارسة الديمقراطيةين، فانه جاء عرضا لخدمة متطلبات السلطة في دول العالم الثالث من خلال السياق المتحكم في أنساقها السياسية، و المتمثل أساسا في كون النظام الانتخابي يشكل وسيلة لتبرير مشروعية السلطة القائمة و بالتالي إضفاء نوع من التحديث السياسي عليها، بدلا من كونه يشكل وسيلة لقيامها و بنائها، مادامت نتائج الانتخابات في هذه الدول لا زالت لم تعبر و لم تعكس الواقع السياسي لديها؛ فالحديث عن التحالف يشير إلى ميزان قوة (Le Rapport de force) يتمثل في ثنائية الأغلبية و الأقلية، الأغلبية التي تقود العمل الحكومي و الأقلية التي تلعب دور المعارضة، و استقرار أي نظام

سياسي يأتي من طبيعة العلاقة "الدينامكية" في ثنائية أغلبية-أقلية، أي حدود التجاذب و التنافر في قواعد اللعب التي تتحكم في رسم علاقتهما؛

******* أشرت إلى النظام الانتخابي؛ هل من الممكن أن توضح لنا طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه طبيعة نمط الاقتراع المعتمد (نمط الاقتراع باللائحة) على بنية التحالفات؟.

****** أوضح بأن اعتماد أي نمط للاقتراع سواء كان أغلبياً أو نسبياً ليس سلوكاً محايداً، بل هو فعل سياسي يتضمن إجراءات و مساطر تصاغ لخدمة أهداف و مواقف سياسية، تؤثر تبعاً في طبيعة التمثيل و المشاركة السياسية؛

******* كيف يؤثر نمط الاقتراع المعتمد على التمثيلية و المشاركة السياسية و بالتالي على عامل التحالفات السياسية أو الحزبية، و من تم سيناريوهات التحالفات الحزبية المقبلة؟.

****** إذا سمحت أوّجّل الحديث عن سيناريوهات التحالفات الحزبية المقبلة حتى أوضح بعض العناصر المفصلية في المعادلة السياسية المغربية.

******* نعم لكم ذلك و بحسب ما ترونه مفيداً و مجدداً لتقريب الرأي العام من فهم و استيعاب خيوط موضوع ظل يشغل باله و من دون شك سيكون محدداً و مصيرياً في تحديده لاختياره في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

****** عند دراسة أنماط الاقتراع في مختلف صورها نقف عند مظهرين أساسيين: 1- المظهر التقني و يتمثل في مختلف الآليات و الوسائل المعتمدة في تحديد و توزيع المقاعد على المتنافسين؛ 2- المظهر السياسي و تتجلى أهميته في التأثيرات المحدثة على مستوى التوازنات السياسية داخل النظام السياسي ككل، و هذا المظهر الثاني هو الذي سيوضح جوهر التساؤل الذي طرحتموه في بداية هذا الحوار. فنمط الاقتراع باللائحة أو الاقتراع النسبي له تأثير مهم على التمثيلية إذ يمكن مختلف الهيئات السياسية ذات الحجم الكبير أو الصغير من أن تحظى بتمثيلية داخل مؤسسة البرلمان و ذلك عكس نمط الاقتراع باللائحة أو الأغلبي الذي يناسب الهيئات السياسية الكبرى بدل الصغرى، و عليه فالأقتراع باللائحة يفتح إمكانية تمثيلية جد موسعة و متنوعة، مما يجعله يتناسب و طبيعة الأنظمة السياسية التي لا تعمل بنظام الثنائية الحزبية أو القطبية لكن في مقابل العدالة السياسية التي يضمنها هذا النمط بتمكين الأقليات من حق التمثيل في المؤسسات الدستورية، فإنه لا يمكن في المقابل من بروز أغلبية قوية خاصة إذا ما تم الاعتماد في طريقة توزيع المقاعد على قاعدة أكبر البقايا، مما يجعل فرضية هشاشة التحالفات قائمة و بالتالي عدم استقرار الحكومة الناتجة عنها، و أعطي مثالا بتجربة الديمقراطية الإيطالية التي لم تعرف استقراراً على مستوى الأغليات البرلمانية بصفتها تحالفات سياسية ناتجة عن تحالفات أحزاب، إذ عرفت ما يزيد على خمسين (50) حكومة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1990، أي بمعدل حكومة في السنة، و نفس الشيء سجل في عهد الجمهورية الرابعة الفرنسية التي عرفت تشكيل 19 حكومة في أقل من 12 سنة (1946-1958)، أي بمعدل حكومة في كل ثمانية أشهر، و لنا كذلك في التجربة المغربية مثال ليس بنفس الحجم و لكنه مهم إذ أسفر تطبيق نمط الاقتراع اللائحي في انتخابات 27 شتنبر 2002 إلى إفراز أغليات ملفقة، إذ حصل 22 حزبا من أصل 26 المشاركة في الاقتراع على تمثيلية بمجلس النواب و لم يستطع أي منها تجاوز نسبة 16% من مقاعد نفس المجلس، و بالتالي تعقدت المسؤوليات و فقد الأحزاب قدرتها على ضبط خريطة التحالفات مما حتم عليها الدخول في خيار التحالفات القسرية لتشكيل أغلبية برلمانية و بالتالي تشكيل الحكومة.

***** السؤال الثاني: تخوض الطبقة السياسية المغربية اليوم نقاشا حاد حول القانون الانتخابي، في تصورك ما هو التأثير الذي يمكن أن تحمله الصيغة النهائية للقانون الانتخابي على التحالفات السياسية المقبلة قبيل انتخابات 2007؟.**

**** عند قراءة مشروع القانون التنظيمي رقم 22/06 المغير و المتمم للقانون التنظيمي رقم 31/97 المتعلق بمجلس النواب، و المعروف الآن على هياكله بقصد المناقشة و التصويت، لا بد من التذكير بأهم ما استجد من مشاريع التعديلات و التي تشكل محور الجواب عن التساؤل المطروح من طرفكم: يحتفظ المشروع بأسلوب الاقتراع الذي تم إقراره سنة 2002 و المتمثل في الاقتراع باللائحة و بالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر البقايا.**

لكنه يقترح في المقابل رفع نسبة الأصوات المطلوب الحصول عليها على مستوى الدائرة الانتخابية للمشاركة في عملية توزيع المقاعد، سواء على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية أو الدائرة الانتخابية الوطنية، من 3% على الأقل، الجاري بها العمل حاليا، إلى 7% على الأقل من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية المعنية. كما يشترط لقبول الترشيحات المقدمة من طرف مرشحين ذوي انتماء سياسي أن تكون الأحزاب التي سلمت لهم التزكية قد حصلت خلال آخر انتخابات عامة بمجلس النواب على نسبة 3% على الأقل من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية الوطنية، و ينص المشروع أيضا على تطبيق نفس الاجراء بالنسبة للترشيحات المقدمة من طرف اتحادات أحزاب سياسية أو أحزاب منبثقة عن اندماج أحزاب سياسية أخرى شريطة إن يكون احد الأحزاب المؤلفة للاتحاد أو احد الأحزاب المندمجة قد حصل على نسبة 3% على الأقل من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية الوطنية خلال آخر انتخابات عامة لمجلس النواب، و كذلك عتبة 6% من الأصوات للاستفادة من الدعم المالي للدولة الموجه للأحزاب السياسية.

***** ما هي قراءتكم لهذه العتبات و التأثير الذي يمكن أن تحدثه على صعيد الخريطة السياسية المرتقبة؟؛**

يلاحظ بأن مقترحات هذه التعديلات قد شقت صف مكونات الأغلبية الحكومية الحالية و أظهرت تحالفات صريحة أو ضمنية في دعم أو معارضة مضامين التعديلات المعروضة مما سيؤثر ومن دون شك على الخريطة السياسية و على طبيعة التحالفات، فنجد أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و حزب الاستقلال قدما بمذكرة مشتركة بشأن التعديلات المقترحة حول عتبة الدعم أو التوزيع لكون العتبة الحالية من منظورهم ستساعد على إخراج الحقل السياسي من حالات الفوضى و التشتت الحزبي، فيما عبر حزب التقدم و الاشتراكية عن موقف مخالف لحليفه في الكتلة و في التحالف الحكومي (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و حزب الاستقلال) لكون هذه العتبات من منظوره تحمل مضامين اقصائية أكثر من كونها ستساعد على إخراج الحقل السياسي من حالات الفوضى و التشتت، فعندما ننظر إلى نتائج الانتخابات التشريعية لـ 27 ستمبر 2002 و نقرنها بهذه العتبات الجديدة فإننا نلاحظ بأن 50% من الأحزاب التي حصلت على تمثيلية في مجلس النواب خلال الانتخاب المذكور هي التي استطاعت الحصول فقط على نسبة عامة من الأصوات تساوي أو تفوق 3% ، مما يعني بلغة الأرقام أن 50% المتبقية

و ذلك حسب المقترضيات الجديدة سيتم إقصاؤها من المشاركة في الانتخابات المقبلة، و بالنسبة للعتبة اللازمة لتوزيع المقاعد فان حوالي 80% من الأحزاب سيتم إقصاؤها من التمثيل داخل المؤسسة التشريعية.

***** السؤال الثالث: تفتح انتخابات 2007 على مجموعة من صيغ التحالف بين الأحزاب السياسية. في نظركم ما هي محددات التحالف بين الأحزاب السياسية المغربية اليوم؟ وما هي صيغها الممكنة؟**

يمكن أن نفر و منذ البداية بأن التحالفات السياسية أو الحزبية الحالية لازالت لم تصل إلى مستوى النضج السياسي المطلوب و ذلك لمجموعة من الاعتبارات المذكورة سابقا و المتمثلة أساسا في ضعف توضيح الرؤى و عدم وضوح الرهانات و انعدام الثقة و انعدام الإحساس بالمسؤولية في بعدها المعياري و التاريخي، و بالتالي تتعقد مأمورية استنتاج محددات تشكيل التحالفات و بنائها، و لكن سنحاول التكيف مع هذا الوضع بما يسمح بمقاربة الموضوع على الأقل من وجهة نظر بحثية باعتماد بعض المعايير على سبيل المثال: 1- المعيار الايديولوجي كمحدد يفترض تحالف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مع الأحزاب التي يتقاسم معها نفس المرجعية التي تستلهم منها نفس الأفكار المحددة للخط السياسي و إتباعا البرنامج السياسي و من بينها خصوصا على الساحة السياسية حزب التقدم و الاشتراكية حليفه في الحكومة؛ كما يمكن و في نفس السياق أن يتشكل تحالف يضم حزب الاتحاد الدستوري و الحزب الوطني الديمقراطي؛ 2- المعيار السياسي كمحدد يفترض تشكيل تحالف يضم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الاستقلال و حزب التقدم و الاشتراكية، و ذلك بالنظر إلى النضال السياسي المشترك الذي يجمعهما تحت سقف الكتلة الديمقراطية؛ 3- المعيار "البراغماتي" أو النفعي و هو القائم على أرضية مصلحة تكون على الخصوص أنية مثل تشكيل تحالفات بهدف تنسيق الجهود لخوض غمار الانتخابات و هي الصيغة التي يصعب التكهن بها و السيطرة عليها لكون المنطق السياسي لا يلعب فيها سوى دورا ثانويا، و في هذا السياق سنتشكل تحالفات من خلال اتحادات أحزاب من خلال عملية ولادة قسرية لتجاوز مختلف العتبات مما سيزيد في تآزم وضعية الخريطة السياسية و يدخلها في غياب الفوضى و العشوائية و الارتجالية..

***** بالنظر إلى هذه المعايير المذكورة على سبيل المثال، ما هو في نظركم المعيار الذي سيتحكم في التحالفات التي سنتشأ عقب الاستحقاقات الانتخابية القادمة؟**

أذكر في سياق سؤالك بملاحظة أساسية تميز التحالفات التي عرفتها التجربة السياسية المغربية سواء قبل إجراء الانتخابات أو بعد الإعلان عن نتائجها، إذ يمكن لتحالف أن يتم و يقتصر فقط على توحيد الجهود لربح الانتخابات، أي تحالف مؤسس بناء على دفتر تحملات تقني انتخابي، و بعد إعلان النتائج النهائية و مباشرة المشاورات و المفاوضات حول تشكيل الحكومة تظهر تحالفات جديدة يلعب فيها البرلمانيون الرحل دور المقرر و الموجه، و حسب قراءة متأنية و مشخصة لقواعد و سلوك الممارسة السياسية في تقديري سيطغى المعيار البراغماتي أو النفعي في تحديد خريطة التحالفات و ستلعب فيها "لوبيات" المصالح دورا حاسما و محدد، و أتساءل بدوري بصدد هذا الكلام ما قيمة و ما جدوائية التحالفات التي سنتشكل في ظل الاستفحال المفرط لظاهرة البرلمانين الرحل؟، إذ يمكن لتحالف أن يشكل و يحصل على أغلبية المقاعد و لكن في ما بعد يتحول إلى أقلية

*** هل يرجع هذا الوضع إلى غياب ترسانة قانونية قوية ؟

** أشير إلى كون الترسنة القانونية حتى و إن وجدت لا تشكل دائما الحل الأمثل و الناجع للمشاكل المطروحة و عليه فهي تشكل شرطا لازما و لكنه غير كافي, و يبقى المشكل الأساسي في انتشار الظاهرة يكمن في طبيعة الثقافة السياسية السائدة التي جردت الفضاء الحزبي و السياسي من شعور الالتزام السياسي, فغياب الالتزام السياسي لدى المؤسسات الحزبية و لدى المنتمين إليها, جعل العلاقة بين الناخب و المنتخب في النظام السياسي المغربي علاقة سلبية و ملتبسة لا ترقى إلى مستوى الاعتبار المتبادل الذي تحدده و تضمنه رابطة التمثيلية القائمة بينهما, حيث يشكل التعاقد أساس اتجاه إرادة الأفراد (حكام و محكومون) و الإطار القانوني لالتزاماتهم المتبادلة.

*** السؤال الرابع: هل صحيح أن التحالف الحالي الذي يصطف خلف الوزير الأول إدريس جطو يحمل حظوظا كبرى للاستمرارية حتى انتخابات 2007؟

بالنظر إلى المعطيات السياسية الحالية و التي تسير في اتجاه ضمان و تحقيق نوع من الاستقرار في وتيرة التحولات التي يعرفها النظام المؤسساتي المغربي، فإن تحضيرات هذا الإطار تسير في اتجاه ضمان استمرارية هذا التحالف في المشاركة في عملية تدبير السلطة إذا لم يكن هناك خلاف حول الجهة التي تتولى مسؤولية قيادة الحكومة سواء "تكنوقراطية" أو سياسية، لكن المعادلة السياسية يمكن أن تفرز و ضعا مخالفا إذا لم تستطع الأطراف المشكلة للتحالف الحالي التوصل إلى حد أدنى من التوافق الذي يضمن كيفية مساهمة كل منها في الحكومة التي يمكن أن تشكل على ضوء النتائج المحصل عليها، حيث يمكن للنتائج التي سيحصل عليها حزب العدالة و التنمية أن تجعل مصير هذا التحالف في المحك الحقيقي، و إذا ما تكرر نفس سيناريو تشكيل الحكومة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية لـ 27 شتبر 2002 و التي انتهى مسارها بتضييع فرصة تكريس المنهجية الديمقراطية في تعيين الحكومة إن لم نقل تضييع فرصة التأسيس لعرف دستوري يكمن مضمونه في قاعدة تعيين الوزير الأول من الحزب الذي حصل على أغلبية نتائج الانتخابات المعلنة.